



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الموصل / كلية الآداب  
مجلة آداب الرافدين

# مَجَلَّةُ

# آدَابِ الرَّافِدِيْنَ

مجلة فصلية علمية محكمة

تصدر عن كلية الآداب - جامعة الموصل

العدد الواحد والتسعون / السنة الثانية والخمسون

جمادى الأولى - ١٤٤٤ هـ / كانون الأول ٨/١٢/٢٠٢٢ م

رقم إيداع المجلة في المكتبة الوطنية ببغداد : ١٤ لسنة ١٩٩٢

ISSN 0378- 2867

E ISSN 2664-2506

للتواصل: [radab.mosuljournals@gmail.com](mailto:radab.mosuljournals@gmail.com)

URL: <https://radab.mosuljournals.com>



# المجلة العراقية للدراسات والبحوث

مجلة محكمة تعنى بنشر البحوث العلمية الموثقة في الآداب والعلوم الإنسانية  
باللغة العربية واللغات الأجنبية

العدد: الواحد والتسعون السنة: الثانية والخمسون / جمادى الأولى - ١٤٤٤هـ / كانون الأول ٢٠٢٢م

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور عمار عبداللطيف زين العابدين (المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

مدير التحرير: الأستاذ المساعد الدكتور شيبان أديب رمضان الشيباني (اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

أعضاء هيئة التحرير :

الأستاذ الدكتور حارث حازم أيوب	(علم الاجتماع) كلية الآداب/جامعة الموصل/العراق
الأستاذ الدكتور وفاء عبداللطيف عبد العالي	(اللغة الإنكليزية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتور مقداد خليل قاسم الخاتوني	(اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتور علاء الدين أحمد الغرابية	(اللغة العربية) كلية الآداب/جامعة الزيتونة/الأردن
الأستاذ الدكتور قيس حاتم هاني	(التاريخ) كلية التربية/جامعة بابل/العراق
الأستاذ الدكتور مصطفى علي الدويدار	(التاريخ) كلية العلوم والآداب/جامعة طيبة/ السعودية
الأستاذ الدكتور سوزان يوسف أحمد	(الإعلام) كلية الآداب/جامعة عين شمس/مصر
الأستاذ الدكتور عائشة كول جلب أوغلو	(اللغة التركية وآدابها) كلية التربية/جامعة حاجت تبه/ تركيا
الأستاذ الدكتور غادة عبدالنعم محمد موسى	(المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/جامعة الإسكندرية
الأستاذ الدكتور كلود فينثز	(اللغة الفرنسية وآدابها) جامعة كرنوبل آلبي/فرنسا
الأستاذ المساعد الدكتور أرثر جيمز روز	(الأدب الإنكليزي) جامعة درهام/ المملكة المتحدة
الأستاذ المساعد الدكتور سامي محمود إبراهيم	(الفلسفة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

سكرتارية التحرير :

التقوم اللغوي: م.د. خالد حازم عيدان	— مقوم لغوي/ اللغة العربية
م.م. عمّار أحمد محمود	— مقوم لغوي/ اللغة الإنكليزية

المتابعة:

مترجم. إيمان جرجيس أمين	— إدارة المتابعة
مترجم. نجلاء أحمد حسين	— إدارة المتابعة

## قواعد تعليمات النشر

- ١- على الباحث الراغب بالنشر التسجيل في منصة المجلة على الرابط الآتي:  
<https://radab.mosuljournals.com/contacts?action=signup> .
- ٢- بعد التسجيل سترسل المنصة إلى بريد الباحث الذي سجل فيه رسالة مفادها أنه سجّل فيها، وسيجد كلمة المرور الخاصة به ليستعملها في الدخول إلى المجلة بكتابة البريد الإلكتروني الذي استعمله مع كلمة المرور التي وصلت إليه على الرابط الآتي:  
<https://radab.mosuljournals.com/contacts?action=login> .
- ٣- ستمنح المنصة (الموقع) صفة الباحث لمن قام بالتسجيل؛ ليستطيع بهذه الصفة إدخال بحثه بمجموعة من الخطوات تبدأ بملء بيانات تتعلق به وبحثه ويمكنه الاطلاع عليها عند تحميل بحثه .
- ٤- يجب صياغة البحث على وفق تعليمات الطباعة للنشر في المجلة، وعلى النحو الآتي :
  - تكون الطباعة القياسية على وفق المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦ / المتن: بحرف ١٤ / الهوامش: بحرف ١١)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطرًا، وحين تزيد عدد الصفحات في الطبعة الأخيرة عند النشر داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورتات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأشياء المشار إليها يدفع الباحث أجور الصفحات الزائدة فوق حدّ ما ذكر آنفًا .
  - تُرتّب الهوامش أرقامًا لكل صفحة، ويُعرّف بالمصدر والمراجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة. ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول ، في حالة تكرار اقتباس المصدر يذكر (مصدر سابق).
  - يُحال البحث إلى خبيرين يرشّحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويُحال – إن اختلف الخبيران – إلى (مُحكّم) للفحص الأخير، وترجيح جهة القبول أو الرفض، فضلًا عن إحالة البحث إلى خبير الاستلال العلمي ليحدد نسبة الاستلال من المصادر الإلكترونية ويُقبل البحث إذا لم تتجاوز نسبة استلاله ٢٠% .
- ٥- يجب أن يلتزم الباحث (المؤلف) بتوفير المعلومات الآتية عن البحث، وهي :
  - يجب أن لا يضمّ البحث المرسل للتقييم إلى المجلة اسم الباحث، أي: يرسل بدون اسم .
  - يجب تثبيت عنوان واضح وكامل للباحث (القسم/ الكلية او المعهد/ الجامعة) والبحث باللغتين: العربية والإنكليزية على متن البحث مهما كانت لغة البحث المكتوب بها مع إعطاء عنوان مختصر للبحث باللغتين أيضًا: العربية والإنكليزية يضمّ أبرز ما في العنوان من مرتكزات علمية .
  - يجب على الباحث صياغة مستخلصين علميين للبحث باللغتين: العربية والإنكليزية، لا يقلّان عن (١٥٠) كلمة ولا يزيدان عن (350)، وتثبيت كلمات مفتاحية باللغتين: العربية والإنكليزية لاتقل عن (٣) كلمات، ولا تزيد عن (٥) يغلب عليهنّ التمايز في البحث.

٦- يجب على الباحث أن يراعي الشروط العلمية الآتية في كتابة بحثه، فهي الأساس في التقييم، وبخلاف ذلك سيُردّ بحثه ؛ لإكمال الفوات، أمّا الشروط العلميّة فكما هو مبين على النحو الآتي :

• يجب أن يكون هناك تحديد واضح لمشكلة البحث في فقرة خاصة عنونها: (مشكلة البحث) أو (إشكاليّة البحث) .

• يجب أن يراعي الباحث صياغة أسئلة بحثية أو فرضيات تعبر عن مشكلة البحث ويعمل على تحقيقها وحلّها أو دحضها علمياً في متن البحث .

• يعمل الباحث على تحديد أهمية بحثه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، وأنّ يحدّد الغرض من تطبيقها.

• يجب أن يكون هناك تحديد واضح لحدود البحث ومجتمعه الذي يعمل على دراسته الباحث في بحثه .

• يجب أن يراعي الباحث اختيار المنهج الصحيح الذي يتناسب مع موضوع بحثه، كما يجب أن يراعي أدوات جمع البيانات التي تتناسب مع بحثه ومع المنهج المتبع فيه .

• يجب مراعاة تصميم البحث وأسلوب إخراجه النهائي والتسلسل المنطقي لأفكاره وفقراته.

• يجب على الباحث أن يراعي اختيار مصادر المعلومات التي يعتمد عليها البحث، واختيار ما يتناسب مع بحثه مراعيًا الحدّات فيها، والدقة في تسجيل الاقتباسات والبيانات الببليوغرافية الخاصة بهذه المصادر.

• يجب على الباحث أن يراعي تدوين النتائج التي توصل إليها ، والتأكّد من موضوعاتها ونسبة ترابطها مع الأسئلة البحثية أو الفرضيات التي وضعها الباحث له في متن بحثه .

٧- يجب على الباحث أن يدرك أنّ الحُكْمَ على البحث سيكون على وفق استمارة تحكيم تضمّ التفاصيل الواردة آنفًا، ثم تُرسل إلى المُحكِّم وعلى أساسها يُحكّم البحث ويُعطى أوزانًا لفقراته وعلى وفق ما تقرره تلك الأوزان يُقبل البحث أو يرفض، فيجب على الباحث مراعاة ذلك في إعداد بحثه والعناية به .

تنويه:

تعبّر جميع الأفكار والآراء الواردة في متون البحوث المنشورة في مجلّتنا عن آراء أصحابها بشكل مباشر وتوجهاتهم الفكرية ولا تعبّر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير فافتضى التنويه

رئيس هيئة التحرير

# المحتويات

الصفحة	العنوان
<b>بحوث اللغة العربية</b>	
٢٤ - ١	الشواهد القرآنية في التوجيه اللغوي للقراءات عند الدمياطي (ت ١١١٧هـ) في كتابه: (إتحاف فضلاء البشر) - دراسة تحليلية - كلاله أحمد كلالتي و عبد الستار فاضل خضر
٤٨ - ٢٥	التوظيف القرآني للإنسان في ديوان ( سماء لا تُعنون غيمها ) دراسة دلالية أسامة أنور عبد الكريم دبان و محمد محمود سعيد
٧٤ - ٤٩	إعراب (لا إله إلا الله محمد رسول الله) للشيخ محمد قناوي من علماء القرن الثاني عشر من الهجرة تحقيق ودراسة صلاح الدين سليم محمد أحمد
١١٠ - ٧٥	منهج ابن آدم البالكي (ت ١٢٣٧هـ) في كتابه: مصباح الخافية في شرح نظم الكافية ومصادره ودواعي تحقيق كتابه مع تحقيق نتفة من باب تنازع العوامل دنيا محمد طاهر و صباح حسين محمد
١٣٦ - ١١١	الاستلزام الحواري لدى غرايس دراسة لنماذج مختارة من شعر محمد بن حازم الباهلي علاهاني صبري و عبدالله خليف خضير
١٥٤ - ١٣٧	إحلال الظاهر موضع ضمير الرفع المستتر دراسة نحوية دلالية في كتاب رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين للنووي ٦٧٦هـ فاتن سالم محمود ورحاب جاسم العطوي
١٧٦ - ١٥٥	الاستلزام الحواري في أساليب رواية (سر الشارد) لعبدالله عيسى السلامة زياد طارق الحاصود و أحمد عدنان حمدي
٢٠٤ - ١٧٧	الخوف من المكان في الشعر الأندلسي - القرن الخامس الهجري - رغدة بسمان الصائغ و فواز أحمد محمد صالح
٢٢٤ - ٢٠٥	قصيدة الومضة مقاربة في ديوان (قصب يسعى أن يكون نايًا) ديوالي حاجي جاسم
٢٤٠ - ٢٢٥	المفارقة في المجموعة القصصية (مغامرات سندباب) لأحمد جار الله ياسين غسان عزيز رشيد الطائي
٢٦٨ - ٢٤١	الخلاف في رسم الألف بين البصريين والكوفيين وأثره على المحدثين محمد صديق صالح
<b>بحوث التاريخ والحضارة الإسلامية</b>	
٢٨٨ - ٢٦٩	الرتب العسكرية العليا في الدولة المملوكية بالاستناد الى كتاب (الوافي بالوفيات) للصفيدي (ت: ٧٦٤هـ/١٣٦٣م) نهال عبد الوهاب وناصر عبد الرزاق عبد الرحمن
٣١٠ - ٢٨٩	قانون الوثام المدني في الجزائر ١٩٩٥ محمد حسين دويل وسعد توفيق عزيز البزاز
٣٢٨ - ٣١١	شريط أوزو الحدودي والصراع الليبي - التشادي (١٩٧٣-١٩٩٨) أنسام أديب الضاحي و مجول محمد محمود

٣٥٠ - ٣٢٩	تجارة الحنطة في العراق العثماني ١٧٠٠- ١٩١٤ م غسان وليد مصطفى الجوادِي
٣٦٨ - ٣٥١	الواقع الاجتماعي للمرأة البدوية في العراق من خلال كتابات الرحالة في العهد العثماني سجى قحطان قبع
٣٨٤ - ٣٦٩	فتوة الحرافيش والزعار والعياق في مصر في عصر سلاطين المماليك وتأثيرهم في المجتمع شهم فالح حميد السلطان
<b>بحوث علم الاجتماع</b>	
٤٢٦ - ٣٨٥	العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة نموذج معاصر لجرائم الياقات البيضاء - دراسة اجتماعية تحليلية - أحمد عبد العزيز عبد العزيز
٤٥٠ - ٤٢٧	أسباب اختلال الامن الاقتصادي (الفقر انموذجاً) دراسة نظرية أميرة وحيدة خطّاب و شلال حميد سليمان
٤٧٨ - ٤٥١	دور الحكّمين في قضايا الشقاق حماية للأسرة من الطلاق دراسة وصفية تحليلية ميدانية على محاكم مدينة البيضاء وضواحيها عبد العاطي فرج علي الفقيه
<b>بحوث الفلسفة</b>	
٤٩٦ - ٤٧٩	العلية الغائبة في فلسفة ابن رشد سامي محمود إبراهيم
<b>بحوث الشريعة والتربية الإسلامية</b>	
٥٣٢ - ٤٩٧	أثر ضروي حفظ المال في الشريعة الإسلامية على أموال غير المسلمين فراس فياض يوسف
٥٨٠ - ٥٣٣	التعليل بالحاجة عند الفقهاء وتطبيقاتها في المعاملات المالية سعود أزهري عبدالله
<b>بحوث المعلومات وتقنيات المعرفة</b>	
٦٠٢ - ٥٨١	التكسونومي الوجهي وتطبيقاته في محركات البحث للمواقع الإلكترونية في الجامعات العراقية : دراسة تحليلية عبد القادر أحمد علي الشعباني
<b>بحوث علم النفس وطرائق التدريس</b>	
٦٣٤ - ٦٠٣	السمات الشخصية لدى طلبة جامعة الموصل مكة نائر الدبوني وصبيحة ياسر مكطوف
<b>بحوث المخطوطات</b>	
٦٥٤ - ٦٣٥	الصورة الجمالية في المخطوط العربي مهدي محمد علي كصبان

## قانون الوثام المدني في الجزائر ١٩٩٥

محمد حسين دويل \* وسعد توفيق عزيز البزاز \*\*

تأريخ القبول: ٢٠٢١/٦/١٩

تأريخ التقديم: ٢٠٢١/٥/٢٣

المستخلص:

إنّ قانون الوثام المدني من المواضيع المميّزة في تاريخ المغرب العربي بصورة عامة وفي تاريخ الجزائر بصورة خاصة وقد تناوله هذا البحث بكل جوانبه مبتدئاً بمقدمة عن دور الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في إيجاد مخرج وحل ينفذ الجزائر من الأوضاع الأمنية المتدهورة، وبين البحث الغاية من قانون الوثام المدني ومركزات هذا القانون فضلاً عن ذلك تطرق قانون الوثام المدني إلى مضامينه وهي التي تمثل المرحلة الأولى منه كما تناول البحث إجراءات تخفيف العقوبات في قانون الوثام المدني ولاسيّما مدة السجن وعقوبة الإعدام وتناول المبحث تدابير وإجراءات الوضع رهن الإجراء فضلاً عن تعويض ضحايا العمليات العسكرية كما ركز البحث على أهداف قانون الوثام المدني، وكان لموقف الأحزاب السياسية من قانون الوثام المدني حصه كبيرة من المناقشة وانقسام الأحزاب إلى مؤيد ومعارض لهذا القانون.

إنّ قانون الوثام المدني الذي أعلنه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منذ شهر تموز من عام ١٩٩٩ كانت له نتائج إيجابية على الرغم من عدم توقف العمليات المسلحة واستمرارها في بعض المناطق الجزائرية منها، وحصول استقرار نسبي في الجزائر على الصعيد الأمني والسياسي وانخفاض ملحوظ وملموس في العمليات العسكرية وكذلك زيادة كبيرة في أعداد الراضين للفوضى الأمنيّة، وأعمال العنف التي انهكت البلاد، واستعادة الأرياف لنشاطها الزراعي بعد رفع الحصار المفروض عليها وقيام الدولة بالإعمار للمناطق التي المدمرة نتيجة للأعمال العسكرية وإزالة أبعاد الغطاء السياسي عن حالة العنف التي كانت تشهدها الجزائر منذ عام ١٩٩٢ وحصول الدولة على الشرعية في

\* طالب ماجستير/قسم التاريخ/كلية الآداب/جامعة الموصل.

\*\* أستاذ/ قسم التاريخ/كلية الآداب/جامعة الموصل.

محاربة أعمال العنف ولاسيما بعد أن رحبت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بقانون الوثام المدني وهذا جعل الجماعات المسلحة التي لم تؤيد هذا القانون تفقد غطاءها السياسي الذي كانت تقاتل من أجله، وتمكين الحكومة الجزائرية من تفكيك عدد من الشبكات التي تقوم بأعمال العنف وكذلك الاستفادة من العناصر المسلحة التائبة واسترجاع أسلحتها وقدر عدد المستفيدين من سياسة وقانون الوثام المدني ٦٠٠٠ شخص، وعودة الاستقرار إلى المدن الجزائرية وتخفيف حالة الأمن فيها وكذلك فتح مراكز الثقافة والشباب التي أصابها التخريب خلال أعمال العنف والانفلات الأمني واستعادة مدينة الجزائر وجهها كعاصمة حقيقة بعد ان نالت منها أعمال العنف والقتل والتخريب بشكل كبير، أسهم قانون الوثام المدني وبشكل كبير في التقليل من أعمال العنف، على الرغم من الإيجابيات لهذا القانون إلا أنه لم يحقق المصالحة الوطنية التي لم تستبعد احدا من الاطراف كما ولم تقص أحداً.

**الكلمات المفتاحية:** الجزائر - قانون الوثام المدني - عبد العزيز بوتفليقة.

#### المقدمة:

إنّ قانون الوثام المدني من المواضيع المميّزة في تاريخ المغرب العربي بصورة عامة وفي تاريخ الجزائر بصورة خاصة وقد اشتمل البحث على مدخل وثلاثة محاور استعرض المدخل سياسة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة تجاه الأزمة الأمنية في الجزائر وتناول المحور الأوّل مضامين قانون الوثام المدني وأبرز مواد القانون، أمّا المحور الثاني فقد تناول أهداف القانون وانعكاسات تطبيقه على الوضع الداخلي .في حين تتبع المحور الثالث موقف الأحزاب السياسية الجزائرية من القانون . كما بين البحث الغاية من قانون الوثام المدني وكذلك مرتكزات هذا القانون فضلا عن ذلك تطرق قانون الوثام المدني إلى مضامينه وهي التي تمثل المرحلة الاولى منه كما ذكر المبحث اجراءات تخفيف العقوبات في قانون الوثام المدني ولاسيما مدة السجن وعقوبة الإعدام وتناول المبحث تدابير واجراءات الوضع رهن الأرجاء فضلاً عن تعويض ضحايا العمليات العسكرية كما ركز البحث على أهداف قانون الوثام المدني، وكان لموقف الأحزاب السياسية من قانون الوثام المدني حصة كبيرة من المناقشة وانقسام الأحزاب إلى مؤيد ومعارض لهذا القانون .

لقد اعتمد الباحث على الكثير من المصادر في إنجاز البحث تنوعت بين رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه فضلاً عن الكتب العربية والمعرية والبحوث المنشورة في



الصحف والمجلات، أمّا سبب اختيار البحث هو حب الاطلاع ومعرفة المزيد عن قانون الوثام المدني الذي أسهم في إنقاذ الجزائر من الكثير من المشاكل التي كانت تعاني منها الجزائر، أمّا أبرز الصعوبات التي واجهت الباحث فهي قلة المصادر عن هذا الموضوع؛ لأنّه معاصر ويحتاج إلى المزيد من الدراسة.

### مدخل:

بعد فوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة<sup>(١)</sup> في الانتخابات الرئاسية الجزائرية لعام ١٩٩٩ وتوليّه رئاسة الجمهورية أعلن في خطابه الأوّل أمام الشعب الجزائري اهتمامه الكبير بالملف الأمني نظراً للظروف الصعبة التي تمرُّ بها الجزائر من فوضى أمنية وحروب داخلية وعزمه على تسوية هذا الملف الأمني وتحقيق المصالحة الوطنية بين أبناء الشعب الجزائري وتحقيق الانتعاش الاقتصادي ومن ثمّ استعادة ما كانت عليه الجزائر على المستوى الاقليمي والدولي<sup>(٢)</sup>، أراد الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة إيجاد حل سياسي ينقذ الجزائر من الأوضاع الأمنية المتدهورة والانفلات الأمني الذي كان سائداً في داخل البلاد وقد حاول أن يركّز على الوسائل القانونية لايجاد حلول في التعامل مع الذين يقومون بأعمال العنف وذلك لإعادة السلم والأمن المفقود الذي تسبب في فوضى كبيرة اجتاحت الجزائر وكانت نتيجة هذه الفوضى آلاف من القتلى والجرحى من الطرفين سواء من المسلحين أم من الجيش الجزائري أم من المدنيين الذين وقعوا ضحية هذه الأعمال<sup>(٣)</sup>.

(١) عبد العزيز بو تفلقة: ولد عام ١٩٣٧ ودخل صفوف جيش التحرير عام ١٩٥٦ وهو طالب في الثانوية وقد مارس مهناً عديدة، حيث التحق بهيئة الأركان العامة وقاد جبهة مالي لاحتباط محاولة فرنسا تقسيم الجزائر عام ١٩٦٠، ثم أصبح وزيراً للشباب عام ١٩٦٢، ثم وزيراً للخارجية عام ١٩٦٣ وأصبح رئيساً للجمهورية عام ١٩٩٩. للمزيد ينظر: سعد توفيق عزيز البزاز المشهداني، قضايا مغاربية دراسة في تاريخ اقطار المغرب العربي الحديث والمعاصر، دار نون للطباعة والنشر والتوزيع، (الموصل-٢٠٢١) ص ١٦٦.

(٢) كفاح عباس رمضان الحمداني، مستقبل النظام السياسي في المغرب العربي، الجزائر نموذجاً، من كتاب النظام السياسي العربي والاقليمي التغيير والاستمرارية، مركز دراسات الاقليمية، سلسلة شؤون اقليمية ٢٦، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، (الموصل-٢٠٠٩)، ص ١٠٤.

(٣) محمد احمد فيصل العبيدي، الحركة الاسلامية والصراع على السلطة في الجزائر ١٩٩٠-١٩٩٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب (الموصل-٢٠٢٠)، ص ١٢٩.

لقد تبنّى الرئيس عبد العزيز بو تفلقة مشروع التفاهم والاتصال مع المجاميع المسلحة ولاسيما الجيش الإسلامي للإنقاذ وهو أبرز الفصائل التي كانت تقاوم ضد الجيش الجزائري تطبيقاً لقانون الوثام المدني الذي يُعدّ مكملاً لقانون المصالحة الوطنية الذي أعلنه الرئيس السابق اليامين زروال وبهذا العمل جنب الجزائر خسائر كبيرة بالأرواح وأسهم في انخفاض أعداد القتلى وبذلك تخطى العقبة التي جعلت الخلاف مع قادة الجيش الجزائري بسبب الهدنة التي عقدت في عهد الرئيس اليامين زروال مع الجيش الإسلامي التي كانت من الأسباب المهمة لاستقالته<sup>(١)</sup>.

إنّ الغاية الأساسية من قانون الوثام المدني الذي ظهر في الجزائر هي استعادة الوحدة الوطنية للبلاد بعد التدهور الأمني وهدفه الأساسي والأبرز بالنسبة للجزائريين هو إيجاد حلول مناسبة للمتورطين بأعمال تخريب أو قتل أو تفجير والذين يرغبون في التوقف عن أعمالهم ونشاطاتهم المسلحة وإعطائهم الفرصة المناسبة في التلاحم والعيش داخل المجتمع الجزائري، لقد سبق قانون الوثام المدني الذي ظهر في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قانون الرحمة الذي كان له الفضل في إعادة بعض المسلحين إلى الصف الوطني الجزائري إلا أنّ أعمال المسلحين لم تتوقف ولم تقل نشاطاتهم المسلحة وتأزم الوضع الأمني أكثر وأدّى ذلك إلى التضيق على حياة المدنيين الجزائريين فضلاً عن كثرة وزيادة المطالبات الخارجية بإرسال لجان خارجية دولية للمطالبة بالتحقيق في المجازر التي ارتكبت بالجزائر وقد دخلت الجزائر عام ١٩٩٨ بعثة الأمم المتحدة للتقصي والإعلام وهذه الأوضاع فرضت على الجزائر خيار المصالحة أكثر من أي وقت؛ لأنّ قوانين المصالحة السابقة لم تؤد إلى حل الأزمة الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر وصارت المصالحة الوطنية هي شعار المرشحين الذين شاركوا في انتخابات عام ١٩٩٩ والهدف الأساسي من ذلك هو كسب أصوات المواطنين في الانتخابات<sup>(٢)</sup> ومشروع المصالحة الوطنية الذي

(١) محمد تاملت ، الجزائر فوق البركان حقائق واوهام ١٩٨٨-١٩٩٩، شهادات الجنرالات ، رؤساء حكومات زعماء احزاب ، شخصيات من الجبهة الاسلامية للإنقاذ ، دار الحكمة (لندن-٢٠٠٣)، ص١٦٧.

(٢) ٩٣. وناس، فاطمه، المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقه،(الجزائر-٢٠٠٣)، ص٤٠،٣٩ .

توصّل إليه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مع الجيش الإسلامي ينظم في استفتاء شعبي وإنّ هذا المشروع يعتمد ويرتكز على ثلاث عناصر أساسية، وهي:

١- العفو عن المقاتلين الإسلاميين والمتشددين الذين رفعوا السلاح ضد السلطة لكنهم لم يتورطوا في أعمال الإرهاب والعنف.

٢- إحالة كل من يثبت تورطه في أعمال العنف وإتاحة الفرصة لكل من يعلن استسلامه وتوبته والاستفادة من تخفيض العقوبة.

٣- إبقاء الحظر على نشاط الجبهة الإسلامية للإنقاذ وإتاحة الفرصة لقادتها مثل عباس مدني وعلي بلحاج<sup>(١)</sup> ، بممارسة النشاط السياسي سواء في حزب جديد أم ضمن أحزاب إسلامية بشرط الالتزام بالدستور والقوانين<sup>(٢)</sup>.

إنّ كل أطراف الصراع سواء الجيش الجزائري أم الجيش الإسلامي للإنقاذ أدركت أنّ الحوار والتفاوض بينها هو المخرج الوحيد لإنهاء الصراع الذي امتدّ لسنوات الذي كبّد جميع الأطراف خسائر كبيرة بالأرواح والممتلكات وعلى ذلك تمت الهدنة مع الجيش الإسلامي للإنقاذ لكنه لم يوقف العنف والصراع نهائياً إلا أنّه قلل بعض الشيء بالقياس إلى المراحل السابقة زادت التهديد أكثر بعد المصالحة الوطنية في الجزائر<sup>(٣)</sup> ومن أمثلة التدهور الأمني والاقتصادي في الجزائر ما يأتي:

١- منذ عام ١٩٩٨ جرت ٨٦١ عملية عنف في الجزائر راح ضحيتها ٢٨٧٠ مواطناً من المدنيين والعسكريين موزعه بين قتل جماعي وفردى أو قتل بواسطة أجهزة مفخخة أو

(١) ولد علي بلحاج في تونس عام ١٩٥٦ وكان يتيم الاب وتابع دراسته الثانوية في مدينة القبة الجزائرية ثم أصبح امام مسجد السنه في باب الوادي بالجزائر واعتقل بعد ذلك عام ١٩٨٢ في قضية بو يعلى وحكم عليه خمس سنوات وخرج من السجن عام ١٩٨٧ وهو احد اعضاء الجبهة الاسلامية للإنقاذ ومن المؤسسين لها مع عباسي مدني وقد اعتقل من جديد عام ١٩٩١ وحكمت عليه محكمة البلدية بالسجن لمدة ١٢ عاما بتهمة التآمر على السلطة للمزيد ينظر: لياس بوكراع، الجزائر الرعب المقدس، تقديم: ارفيه بورج، ترجمة: خليل احمد خليل، دار الفارابي للنشر، (بيروت-٢٠٠٣م)، ص ١٩-٢٠ .

(٢) الحمداني ، مستقبل النظام السياسي في المغرب العربي ، المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

(٣) مومني زيان ، مظاهر الصراع السياسي بالجزائر وتأثيراته على الديمقراطية ١٩٥٤- ٢٠٠٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ابي بكر بلقايد - تلمسان ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ، (الجزائر- ٢٠٠٨) ، ص ١٠٢ .

وضع حواجز مزيفة فضلاً عن هجمات مختلفة ضد العديد من المنشآت الاجتماعية والاقتصادية بهدف النهب والسلب.

٢- في عام ١٩٩٩ بلغ عدد الضحايا من القتلى ١٤٧٥ شخصاً من مختلف فئات المجتمع الجزائري فضلاً عن ١٩٨١ جريحاً وكذلك تدمير وتخريب ونهب العديد من المنشآت الاجتماعية والاقتصادية.

أما تأثير التدهور الأمني والسياسي على الوضع الداخلي فكان كما يأتي:

١- زيادة عجز الميزانية لعام ٢٠٠٠ أكثر من ٦% من الناتج المحلي الإجمالي الذي يبلغ حوالي ٥٣ مليار دولار، أما العجز في عام ١٩٩٩ فقد بلغ أكثر من ٨٨،٢% مليار دولار وفي عام ١٩٩٨ كانت نسبة العجز ٩،٣%<sup>(١)</sup>.

إن من أبرز الإنجازات التي حدثت في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعد تسنمه الرئاسة الجزائرية هو قانون الوثام المدني الذي صدر في ١٣/تموز/١٩٩٩ الذي صار مكان قانون الرحمة الذي دخل حيز التنفيذ منذ عام ١٩٩٥<sup>(٢)</sup>، وقد عرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قانون الوثام المدني بأنه الصيغة السياسية للاتفاق الذي تم التفاوض عليه مع الجيش الإسلامي للإنقاذ<sup>(٣)</sup> إنَّ قانون الوثام المدني كان هدفه تأسيس تدابير توفير حلول مناسبة للأشخاص الذين تورطوا في أعمال تخريب وقتل في الجزائر منذ بداية أعمال العنف وتسببوا في التراجع الأمني الخطير والفوضى السياسية وأعمال النهب في البلاد والذين يرغبون في التوقف عن نشاطاتهم القتالية وإعطائهم الفرصة في العودة إلى الصف الوطني والتفاعل مع المجتمع الجزائري<sup>(٤)</sup> وقد نص قانون الوثام المدني الذي أصدره

(١) كربوش احمد، مكانة سياسة المصالح الوطنية في حل لازمة في الجزائر المصدر، رسالة ماجستير

غير منشورة، كلية العلوم السياسية والاعلام، (الجزائر-٢٠١٢) ص٤٦،٤٥.

(٢) الجاسور، ناظم عبد الواحد، الجزائر محنة الدولة ومحنة الاسلام السياسي (دراسة في الصراعات

الداخلية وابعادها الاقليمية والدولية)، دار الميسرة للنشر، (عمان-٢٠٠١)، ص ١٠٨.

(٣) تلمساني، رشيد، الجزائر في عهد بوتفليقة، الفتنه الاهلية والمصالحة الوطنية، مركز كارينغي

للشرق الاوسط، العدد(٧)، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي (واشنطن\_٢٠٠٨)، ص ٨.

(٤) الطاهر سعود ، "الدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر ، سياسات عربية ، العدد (٢٤)، كانون

الثاني، ٢٠١٧، ص٤٥

الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على عفو جزئي أو عام عن الإسلاميين الذين لم يتورطوا بجرائم القتل والاعتصاب أو التسبب في ضرر دائم للبلاد أو وضع المتفجرات في الأماكن العامة والذين القوا اسلحتهم وعادوا إلى الصف الوطني وسلموا أنفسهم في مدة ستة أشهر الإغفاء من المحاكمة أمّا الذين ارتكبوا هذه الجرائم فيمكنهم الاستفادة من العقوبات المخففة وكذلك في هذا القانون تستبعد عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد<sup>(١)</sup>

لم يدخل هذا القانون حيز التنفيذ بعد إصداره واشترط الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ان تتم مناقشته في البرلمان وكذلك يعرض للاستفتاء الشعبي وتم إعادة صياغة هذا القانون من قبل مختصين في البرلمان الجزائري وبما يتلاءم مع الواقع الذي تعاني منه الأوضاع الداخلية للجزائر<sup>(٢)</sup> وفي ١٦ / ايلول / ١٩٩٩ ايد الجزائريون قانون الوثام المدني في استفتاء شعبي عام في جميع أنحاء الجزائر وحصل على نسبة ٦٣ ، ٩٨% من الأصوات المشاركة في الاستفتاء وبعد ذلك صادق البرلمان الجزائري على قانون الوثام المدني؛ إذ صوّت ٢٨٨ عضواً لصالح القانون وامتناع ١٦ عضواً عن التصويت وبموجب هذا القانون تم إعلان العفو لمدة ثلاثة شهور على كل من يلقي السلاح ويعود إلى الصف الوطني وبعد ذلك صدر قرار آخر من الحكومة الجزائرية بتمديد قرار ومن ضمن قانون الوثام المدني إلى ١٣ / كانون الثاني / ٢٠٠٠<sup>(٣)</sup> .

إنّ مبادرة قانون الوثام المدني قلّلت كثيراً من خطر المسلحين الذين كانوا يأخذون من الجبال والمناطق النائية ملاذاً لهم والرئيس عبد العزيز بوتفليقة كان يقول بأنّ هذه المبادرة كان لها الفضل الكبير والأبرز في عودة واسترجاع الحكومة الجزائرية لسنة الاف قطعة سلاح وكذلك اتفاق مع الجيش الإسلامي للإنقاذ وهذا أسهم بشكل كبير بتخفيف الأعمال العسكرية<sup>(٤)</sup> . إنّ حصيلا قانون الوثام المدني الذي أصدره الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ومن

(١) عبدالنور منصور، المصالحة الوطنية في الجزائر بين الحل الأمني وافق الامن الانساني، دار

التنوير، (الجزائر - ٢٠١٣)، ص ١٥٥

(٢) الجاسور، المصدر السابق، ص ١٠٨ .

(٣) الحمداني، مستقبل النظام السياسي في المغرب العربي، المصدر السابق، ص ١٠٤ .

(٤) بو ضياف، محمد، مستقبل النظام السياسي الجزائري، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم

السياسية والاعلام (الجزائر - ٢٠١٨) ، ص ٤٥ .

تاريخ اصداره في ١٣/تموز/١٩٩٩ والى ١٣/كانون الثاني/٢٠٠٠ كانت نتيجته عودة حوالي من ٦٠٠٠ إلى ٦٥٠٠ مسلح إلى الصف الوطني الجزائري والتوقف عن أعمالهم العسكرية الموجهة ضد الحكومة الجزائرية والتي ساهمت بشكل كبير في عودة الأمن والاستقرار، إلا أنّ الأعمال العسكرية لم تتوقف بشكل كامل بسبب وجود جماعات عسكرية لم تلتزم بمبادرة الوثام المدني<sup>(١)</sup> ان قانون الوثام المدني الذي وقعه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يركز على أربعة محاور أساسية، وهي كما يأتي :

١- التمسك بالدستور الجزائري والاصرار والحرص على تنفيذ القوانين.

٢- تعويض أهالي ضحايا أعمال العنف.

٣- التعرف لجميع المواطنين الذين كان لهم دور في انقاذ البلاد.

٤- اعطاء وفسح المجال لعودة كل من ضل الطريق لسبب أو لآخر.

وبمناسبة الذكرى الخامسة والاربعين لعيد الثورة الجزائرية أصدر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عفواً عن ٦٦٣٨ سجين من السجون الجزائرية وبذلك انخفضت أعمال العنف في الجزائر بعد صدور هذا القانون حفز عددا كبيرا من المقاتلين الذين كانوا يقاتلون الجيش الجزائري على ترك السلاح و التفاعل مع المجتمع الجزائري والعودة إلى الحياة الطبيعية<sup>(٢)</sup> وقد سمح هذا القانون بإلقاء ٦٠٠٠ مسلح لسلاحهم والنزول من الجبال وهذا أدى إلى تراجع مستوى العنف<sup>(٣)</sup>.

إنّ من ضمن العفو الرئاسي الذي اصدره الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في بداية تشرين الثاني من عام ١٩٩٩ أكثر من ١٦٧ سجيناً أقرت عليهم أحكاماً قضائية بالسجن وذلك لقيامهم بأعمال ونشاطات مسلحة مخالفة للقانون ومرتبطة بالجماعات الإسلامية والتي تتخذ من الجبال والمناطق النائية ملاذاً آمناً لها، بعيدة عن مراقبة السلطة المركزية وهؤلاء لا تتعدى مدة عقوبتهم أو المتبقي منها سنة واحدة وأنّ هذا العفو يندرج ضمن قانون الوثام

(١) بو ضياف، محمد، مستقبل النظام السياسي الجزائري، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والاعلام (الجزائر - ٢٠١٨)، ص٢٢٨.

(٢) الحمداني، مستقبل النظام السياسي، المصدر السابق، ص١٠٥.

(٣) عبدالعزيز، هند احمد، النظام السياسي الجزائري للفترة من ١٩٩٩-٢٠١٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، (بغداد-٢٠١٢)، ص٢٤١.

المدني الذي يتضمن عفوا موجها إلى الجماعات الإسلامية جزئياً أو كلياً وخص منهم التائبين الذين يسلمون انفسهم إلى السلطات الحكومية الجزائرية واستثنى العفو الرئاسي اولئك الذين ارتكبوا جرائم خطيرة ضد المجتمع الجزائري مثل القتل أو الاغتصاب أو زرعوا المتفجرات في الأماكن العامة، وقرار العفو يأتي ضمن سلسلة المصالحة التي تبناها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لإنهاء حالة الاقتتال والعنف التي تشهدها الجزائر من الداخل التي ذهب ضحيتها ١٠٠ ألف مواطن وذلك منذ ظهور أعمال العنف عام ١٩٩٢<sup>(١)</sup>.

### أولاً: مضامين قانون الوثام المدني:

وهو جزء من سياسة الوثام المدني ويمثل المرحلة الاولى منها وهذا القانون عبارة عن إجراء اتخذه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وصادقه البرلمان الجزائري ويتألف القانون من (٤٣) مادة قانونية مقسمة على ستة فصول، يتضمن الفصل الأوّل عدد من الاحكام العامة؛ إذ يتكون من مادتين أساسيتين أمّا الفصل الثاني فإنّه يفسر تدبير الإعفاءات من المتابعات القانونية وهي التي أقرتها سياسة الوثام المدني ويتكون من ثلاث مواد قانونية، أمّا الفصل الثالث فإنّه يعالج تدبير الوضع رهن (الإجراء)؛ إذ يتكون من (٢١) مادة قانونية أمّا الفصل الرابع فإنّه يشرح كيفية الاستفادة من تدبير تخفيف العقوبات ويتكون من ثلاث مواد قانونية وبالنسبة للفصل الخامس من قانون الوثام المدني فإنّ هذا الفصل يتعلق بالإجراءات القانونية ويشرح أيضاً كيفية الاستفادة من أحكام سياسة الوثام المدني وكذلك تركيبة لجان الإجراء، أمّا الفصل السادس والأخير فهو يتعلق بالأحكام الخاصة ثم يشرح حقوق ضحايا الإرهاب وكذلك الأحكام المتعلقة بالمنظمات المسلحة التي تقوم بحل نفسها فضلاً عن الفئات التي يطبق عليها هذا القانون بأثر رجعي ويتكون من ثمانية مواد قانونية<sup>(٢)</sup>.

(١) الجزائر: (العفو عن الاف السجناء واجماع شعبي على قانون الوثام المدني) نشرة المنظمة العربية لحقوق الانسان، العدين ١٣٨-١٣٩، ايلول-تشرين الاول ١٩٩٩، ص ١.

(٢) بن دراح، سميه وفطيمة، اسماء بن الصادق، الانعكاسات السياسية للمصالحة الوطنية واثرها الواقع الاقتصادي بالجزائر (١٩٩٩-٢٠١٥)، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة زيان عاشور الحلقة، (الجزائر-٢٠١٧)، ص ٤٨.

إنَّ الفصل الأوَّل من قانون الوثام المدني تضمن البحث وإيجاد الحلول المناسبة للمتورطين بأعمال العنف التي شهدتها الجزائر والذين يريدون التوقف عن هذه الأعمال ومنحهم الفرصة لذلك ولكي يتحقق هذا الامر يجب على هؤلاء المعنيين أن يبلغوا السلطات الحكومية المختصة بإيقاف أعمالهم والمثول أمامها أمَّا المادة الثانية من قانون الوثام المدني فقد تضمَّنت تحديد الأشخاص كلاً حسب وضعيته وتم شمولهم بهذه الاجراءات<sup>(١)</sup>، لقد خصص المجلس الشعبي الوطني الجزائري المعني بتطبيق قانون الوثام المدني لهذا القانون تسع جلسات لمناقشة بنوده العامة وتدخل عدد كبير من النواب في وضع ومناقشة هذا القانون، وقد كان عدد النواب الذين شاركوا في عملية التصويت (٣٠٥) نائباً وكان عدد النواب المصوتين بنعم (٢٨٨) أمَّا الباقون فكانوا ممتنعين عن التصويت وفي هذا القانون هناك توضيح للمستفيدين من التدابير والجراءات فقانون الوثام المدني يتحرك في وظيفتين الاولى إنفاذ الأشخاص الجزائريين الذين ارتكبوا أو وقعوا ضحية أعمال العنف والثانية تحويل الشعب الجزائري من حالة الا آمن واستقرار إلى حالة الأمن والاستقرار، وقد نص قانون الوثام المدني على عدد من الاجراءات والتدابير وتتضمن<sup>(٢)</sup>.

#### ١- إجراءات التخفيف والاعفاء من المتابعات القانونية:

إنَّ هذه الإجراءات تتطابق مع توجه الحكومة الجزائرية وقناعتها في تسوية الأزمة الأمنية سلمياً والاسراع في حلها بعد تلكؤ استمر لأعوام كثيرة ولتأييد الشعب لهذه الاجراءات وهذا يجسد طموح الاندماج في المجتمع الجزائري<sup>(٣)</sup>، إنَّ تخفيف إجراءات العقوبة هو تدبير استثنائي ومحدد قامت به الدولة ضد الذين قاموا بأعمال العنف وتسببوا بأضرار للبلاد، وتخفيف العقوبات يعني تخفيف الحد الأقصى لها ولا توجد مرونة أكثر من ذلك وهذا يعني محاولة الدولة في تحقيق السلام وبدا مرحلة جديدة بعيدة عن العنف والانفلات الأمني وتحقيق الطمأنينة والسلام للمواطنين الذين عانوا كثيرا من التدهور

(١) العبيدي ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ .

(٢) بيلوم ، المصدر السابق، ص ٧٧ .

(٣) سعود، الطاهر، "الدور الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر، سياسات عربية، العدد (٢٤)، كانون

الثاني، ٢٠١٧، ص ٤٦ .



الأمني<sup>(١)</sup> هذه العقوبات تخفيفها استثنائي مقسمة على (٣) من المتورطين والمورطين بأعمال العنف وكذلك الذين لم يقوموا بأعمال عنف<sup>(٢)</sup>.

إنَّ هذه الإجراءات والتدابير تشمل الجماعات الذين كانوا ينتمون إلى تنظيمات خارجة عن القانون ومرتبطة بجماعات تثير العنف ولم يرتكبوا جرائم قتل واغتصاب وأعلنوا بكل صراحة عن توبتهم وتضم أيضًا هذه التدابير والإجراءات الأشخاص المالكين على أسلحة ومتفجرات قاموا بتسليمها إلى السلطات الجزائرية وذلك حسب المادة الرابعة من قانون الوثام المدني الجزائري ، ان للمستفيدين من هذه الإجراءات والتدابير أن يتمسكوا بعدد من الالتزامات وذلك حسب المادة الخامسة من القانون وهؤلاء تخفف عنهم العقوبة وفي مقابل ذلك يحرمون من عدد من الحقوق حسب المادة الثامنة من القانون ولمدة عشرة سنوات وهي كالتالي :الحرمان من كافة الحقوق سواء كانت مدنية أو سياسية مثل حق الانتخاب أو الترشيح وكذلك الحرمان من حمل أي وسام سواء كان مدني أو عسكري<sup>(٣)</sup> أمَّا إجراءات التخفيف للعقوبات في قانون الوثام المدني فهي كما يأتي :

- ١- تخفف عقوبة السجن إذا كانت عشرة سنوات إلى ثلاث سنوات.
- ٢- أمَّا عقوبة الإعدام أو الحكم بالمؤبد فإنها تخفف إلى أقل من ذلك وقد تصل العقوبة إلى مدة اقصاها ١٢ عامًا.
- ٣- وبالنسبة للجرائم الأخرى فإنها تخفف حسب القانون إلى النصف إنَّ قانون الوثام المدني قد أكد أن يتبع المعنيين والمشمولين بقرار العفو عدة إجراءات منها ما يأتي :
- ١- على المعنيين بقرار العفو الحضور أمام السلطات التي قاموا بتوكيلها وهم رؤساء الدوائر والولاية وغيرهم من الاجهزة الأمنية.
- ٢- الحضور قبل المدة المحددة وهي ستة أشهر.
- ٣- على المعنيين بالعفو الاعتراف بالأعمال التي ارتكبوها وتسليم الاسلحة التي استخدمت في تلك العمليات.

(١) بيلوم ، المصدر السابق، ص ٧٨-٧٧.

(٢) الذهيمي ، المصدر السابق ص ٢٣٠.

(٣) احمد ، المصدر السابق ، ص ٨٤.

٤- إبلاغ الجهات الأمنية بتاريخ وقف الأعمال المسلحة وعدم إخفاء اية معلومات بهذا الشأن وبأسرع وقت.

٥- على المعنيين تسليم ما يملكون من أسلحة ووثائق تعريفية للسلطات الأمنية ثم التوقيع من قبل المشمولين بهذه الإجراءات<sup>(١)</sup>.

ب- تدابير وإجراءات الوضع رهن الإرجاء:

ويقصد بالإجراء التأجيل المؤقت وليس الدائم للمتابعات القانونية وذلك خلال مُدَّة معينة من الزمن وتشرف عليها لجنة الإرجاء والهدف الاساسي من ذلك هو التأكد من استقامة الشخص والتأكد من عدم عودته إلى أعمال العنف وهذا يوضح ان تأجيل المتبعات القانونية يختلف من فئة لأخرى وذلك يجعل العقوبات مخففة حسب المادة التاسعة من قانون الوثام المدني<sup>(٢)</sup> ان الوضع رهن الإرجاء قسم إلى حالتين :

- الحالة الاولى وتشمل المنتمين إلى منظمات العنف ولم يرتكبوا أعمال عنف.

- الحالة الثانية وتشمل المنتمين إلى منظمات العنف الذين ارتكبوا جرائم عنف من قتل أو اغتصاب أو تفجير<sup>(٣)</sup>.

لجان الإرجاء تؤسس في كل ولاية من ولايات الجزائر أي ان عددها (٤٨) لجنة وهذا وفقا للمادة (١٤) من قانون الوثام المدني اما بالنسبة للتركيب البشرية لهذه اللجان التابعة للإرجاء فقد أوضحتها المادة (١٥) من القانون الذي أكد بأن تتكون كل لجنة من هذه اللجان من ستة أعضاء يمثلون سلك الأمن والعدالة فضلاً عن وزارة الداخلية ومن ضمن الستة أعضاء رئيس اللجنة وقد حددت المادة (١٤) من قانون الوثام المدني صلاحيات لجان الإرجاء وهي كما يأتي:

(١) العبيدي ، المصدر السابق، ص١٣٥-١٣٦.

(٢) غبار ، المصدر السابق ، ص٦٤.

(٣) الدهيمي، الاخضر عمر، المواد العلمية لندوة دور مؤسسات المجتمع المدني في التصدي للإرهاب، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف المغربية للعلوم المهنية، (الجزائر-ت). روابنية، كمال، "تحرير التجارة الزراعية واثره على التنمية الزراعية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر"، العدد(١١)، ايار ٢٠٠٧، ص٢٢٩.

- ١- إنَّ لجنة الإجراء هي صاحبة القرار فيما إذا كان الشخص الذي يرغب من الاستفادة من هذا الإجراء توجد فيه الشروط التي حددتها اللجنة ام لا.
- ٢- إنَّ لجنة الإجراء هي المكلفة بفرض الإجراءات والقيود لمراقبة الخاضعين طوال مدة الإجراء والتأكد من صدق التزامهم بالقوانين بعد أحالتهم على الإقامة وغير ذلك من الإجراءات والتدابير التي يخضع لها أي شخص الموضوع رهن الإجراء.
- ٣- ان لجنة الإجراء بإمكانها أن توضح للسلطات المحلية مثل الشرطة القضائية وكذلك ممثل الإجراء أي إجراء تراه مناسباً حتى يستفيد الشخص الخاضع لمراقبة الوضع الأمر رهن قانون الإجراء.
- ٤- إنَّ لجنة الإجراء لها صلاحيات ومن ضمنها إلغاء قرار الوضع رهن الإجراء وذلك أمّا عن طريق إزالة الإجراء وذلك لتغيير سلوكه نحو الأفضل أي من السلبي إلى الإيجابي وتعاونه مع السلطات المحلية.
- ٥- إنَّ لجنة الإجراء تعدُّ هي الجهة المخولة والوحيدة التي تمتلك صلاحية تعيين ممثل ومدوب الإجراء من بين أعضاء الشرطة القضائية وهذا المدوب هو الشخص الوحيد المكلف بتنفيذ قرار الوضع رهن الإجراء<sup>(١)</sup>.
- لقد أكّد قانون الوثام المدني على إلغاء اية ملاحقة قانونية للأشخاص الذين تحسنت سلوكهم نحو الإيجابي أمّا إذا حصل غير ذلك فإنَّ هناك مجموعة من الإجراءات التي حددها قانون الوثام المدني ومن هذه الاجراءات اذا ارتكب الشخص جريمة وهو خاضع لإجراءات الإجراء ولم يعترف بها للدولة وايضا لم يعترف عن اشخاص ارتكبوا أعمال مسلحة ضد الحكومة في هذه الحالة يخرج من دائرة الغاء المتابعة والإجراء ويطالب بالحق العام بعد أن تحرك دعوة قضائية ضده وأيضاً في حالة الهروب من الإجراءات القانونية اثناء مدّة الإجراء وفي الحالتين أنفاً تكون العقوبة شديدة ويستثنى من أي عفو صادر من الحكومة<sup>(٢)</sup>.

(١) بن دراح وبن الصادق ، المصدر السابق، ص ٥٠-٥١

(٢) العبيدي ، نفس المصدر ، ص ١٣٥.

## ج-تعويض ضحايا العمليات العسكرية :

إنَّ التعويض للمتضرر من العمليات العسكرية يجب أن يكون لضرر أصابه من هذه العمليات ويشمل التعويض عن الأضرار المادية التي تقع على الأشخاص الذين تعرَّضوا لا أحداث العنف التي شهدتها الجزائر والضرر المادي قد يكون في الجسم مثل العاهات والجروح والإصابات وقد اكدت المادة الثانية من المرسوم ٩٩ / ٤٧ في ١٣ / شباط / ١٩٩٩ في تحديد الأضرار الناجمة عن العمليات العسكرية وتحمل الدولة عن طريق صندوق تعويض ضحايا العمليات العسكرية<sup>(١)</sup> ومن الفقرات المهمة التي تخص ضحايا العمليات العسكرية والتعويضات المادة ٣٨ التي تنص في حالة تحريك أي من الدعاوي العمومية يحق لضحايا الأعمال المنصوص عليها في قانون العقوبات المطالبة بالتعويضات نتيجة للأضرار التي لحقت بهم من أعمال العنف والسلطة القضائية هي الجهة المسؤولة عن تقدير التعويضات على أن يكون دفع مبلغ التعويض من السلطة الجزائرية ولها الحق بدعوى الرجوع ضد المدين وهذه المادة ألزمت السلطات الجزائرية بأن تكون هي المسؤولة عن تعويض العائلات التي تضررت من أعمال العنف تجنباً لأية مشكلة في المستقبل بين العائلات الجزائرية والمسلحين الملاحقين بأعمال العنف التي تشهدها البلاد<sup>(٢)</sup> أن تبني الدولة بقرار دفع التعويضات للمتضررين لأسباب عديدة منها:

- ١- العمل على تشجيع المسلحين على ترك السلاح والتوبة؛ لأنَّ الدولة هي التي تتحمل دفع التعويضات للمتضررين وليس المسلحين الذين يريدون تسليم أنفسهم وأسلحتهم وهذا يمنح المسلحين الذين ارتكبوا أعمال عنف وتخريب من دفع أي تعويض .
- ٢- الخوف من الانتقام وحدث أي مواجهة بين المسلحين التائبين وضحايا أعمال العنف التي شهدتها البلاد.

(١) خلفي، عبد الرحمن، "الاطار القانوني لتعويض ضحايا الاعمال الإرهابية"، مجلة جامعة الانبار

للعلوم القانونية والسياسية، مجلد الاول، عدد ١٢، (العراق - ٢٠١٧)، ص١٧٨.

(٢) الجزائر: "الجزائر المنظمة تأمل في نجاح خطة السلام"، نشرة المنظمة العربية لحقوق الانسان

،العددان ١٣٦-١٣٧، تموز-اب ١٩٩٩، ص٥.

٣- بما انه لا يمكن تشخيص وتحديد مرتكبي أعمال العنف في البلاد بدقة وصعوبة تحديد من سيدفع لمن؛ لأنَّ أغلب هذه الأعمال غامضة فالدولة هي التي تتكفل في دفع هذه التعويضات للمتضررين.

٤- أرادت الدولة من تحمل دفع التعويضات لضحايا أعمال العنف محاولة إسكاتهم وعدم مطالبتهم بكشف قتلى ذوبهم من المسلحين التائبين<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: أهداف قانون الوثام المدني:

- ١-فتح عهد جديد وإنهاء مُدَّة مظلمة من حياة الدولة الجزائرية.
- ٢-العمل استعادة الأمن والنظام؛ لأنَّ من واجب الحكومة حماية حياة أفراد الشعب الجزائري وممتلكاتهم.
- ٣-فتح أبواب التوبة أمام المتورطين بأعمال تخريبية أو إرهابية وإيجاد حلول لأسباب الاضرابات الأمنية.
- ٤-تطبيق بند الإغفاء من المتابعة القانونية وتجسيد الإرادة السياسيَّة التي تسعى بكل قوة للقضاء على بذور الحقد والانتقام.
- ٥-القضاء على منابع الفتنة وهذا يتطلب الحلم والتجاوز عن الأخطاء وترسيخ قيم التسامح الاصلية داخل المجتمع الجزائري<sup>(٢)</sup>.
- ٦-إحلال السلم في الجزائر وخلق شرعية للنظام السياسي.
- ٧-اعتبار العنف السياسي جريمة جنائية مثل اية جريمة.
- ٨-إيجاد حل للاحتمة السياسية والقضاء على العنف عن طريق المصالحة الوطنية الشاملة يشارك فيها كل أطراف الصراع<sup>(٣)</sup>.

وعلى الرغم من صدور قانون الوثام المدني إلا أنَّه تعرض للانتقاد من عدد من الكتاب الذين وصفوه بأنَّه صيغه لمنظومة قانونية لخدمة أطراف مرتبطة بدول أجنبية لا

(١) غبار، خديجه، الآليات السياسية لإدارة الازمه بين الطرح النظري والممارسة العلمية ١٩٩٩-٢٠١٥، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة الجيلاني بو نعامه بخميس مليانه،(الجزائر-٢٠١٥) ، ص٦٥.

(٢) وناس، المصدر السابق ، ص٤١.

(٣) غبار ، المصدر السابق ، ص٦٤،٦٣.

تسعى لجلب الخير للبلاد، وكذلك وصف الانفلات الأمني والأحداث المرعبة منذ استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد وعدم الاعتراف بفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أنه حرب استعمارية القصد منها إنهاء الشعب الجزائري وإبادته وبأيدٍ جزائرية من الداخل وان بنود قانون الوثام المدني ليست صحيحة وإنما هي مجرد لعبة سياسية اتفق عليها كبار قادة الجيش الجزائري لتضليل الشعب الجزائري والرأي العام الدولي بوجود مصالح حقيقية في الجزائر، وإنما كان الهدف من القانون هو إعطاء السلطة السياسية لرئيس فاز في الانتخابات بعد انسحاب كل المرشحين لا سبب غير معروفة، وعلى الرغم من الانتقادات لقانون الوثام المدني إلا أنه لقي ترحيبًا كبيرًا في الداخل من الشعب الجزائري الذي عانى الرعب والخوف في مدة ما بعد عام ١٩٩٢ وأن هذا القانون لم يقض على العنف نهائيًا إلا أنه خفف من العمليات العسكرية<sup>(١)</sup>، وكذلك وعلى الرغم من النتائج الإيجابية والنجاح لقانون الوثام المدني مقارنة بنتائج قانون الرحمة الذي أصدره الرئيس اليامين زروال فإن هناك أيضًا عددًا من الانتقادات لهذا القانون ومن أبرزها أن قانون الرحمة لم يعالج الأزمة الأمنية والانفلات الأمني في صميمها وعمقها كأزمة سياسية بل اكتفى بمعالجة بعض مظاهرها ولاسيما الأمنية؛ إذ تراجعت أعمال التخريب والقتل، أمّا بالنسبة لسياسة الوثام المدني فقد نجحت في تقليل العمل المسلح بشكل كبير وكذلك تمكنت الجزائر من استرجاع مكانتها على الصعيد العربي والأفريقي والدولي والدليل على ذلك أن معظم السفارات الأوروبية والأجنبية قد عادت وفتحت أبوابها وزاد النشاط الدبلوماسي وهذا أدى إلى عودة الاستثمارات الأجنبية وتحسنت صورة الجزائر على الصعيد الدولي<sup>(٢)</sup>.

ثالثًا: موقف الأحزاب السياسية من قانون الوثام المدني:

(١) العبيدي، المصدر السابق، ص ١٣٢، ١٣١.

(٢) الطاهر سعود، المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة والمكاسب، سياسات عربية، العدد (٣٤)،

أيلول، ٢٠١٨، ص ٤٨.

إنَّ الأحزاب السياسيَّة التفتت حول نقطة أساسيَّة محتواها الأبرز هو أنَّ المصالحة مطلب لكل الجزائريين<sup>(١)</sup> التي شهدت التوقيع على قانون الوثام المدني من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وصوت عليه مجلس النواب الجزائري. انقسمت الأحزاب السياسيَّة الجزائرية إلى قسمين

الأحزاب المؤيدة لقانون الوثام المدني :

وهي القوى والأحزاب المؤيدة لانتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيساً للجزائر وهي التي لا تريد تغيير الأوضاع بعد إقرار قانون الوثام المدني وهذه الأحزاب تقف إلى جانب السلطة وممثلة في الحكومة ولها أعضاء ووزراء فيها ومن أبرز تلك الأحزاب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة المجتمع السلم، حركة النهضة وهناك دعم اخر للرئيس فضلاً عن للأحزاب والشخصيات السياسيَّة جاء من معظم الجمعيات والمنظمات الدينية أو القانونية ومن اشهرها منظمة أبناء الشهداء وكذلك المنظمة الوطنية للمجاهدين وايضا جاء التأييد من منظمات ضحايا الإرهاب وغيرها من المنظمات التي ساندت هذا القانون.

الأحزاب المعارضة لقانون الوثام المدني:

لقد حصل قانون الوثام المدني على تأييد كبير من الأحزاب والشخصيات السياسيَّة والشارع الجزائري وبنسب كبيرة ولاسيما بعد الاستفتاء التي بلغت نسبته اكثر من ٩٨% الا ان هناك من الراضين والمنتقدين لهذا القانون وذلك لأسباب عديدة ومن أشهر المعارضين لهذا القانون رئيس الحكومة السابق سيد احمد غزالي<sup>(٢)</sup> أمَّا الفئة السياسيَّة التي ترفض قانون الوثام المدني وتعدُّه ناقصاً بسبب إهماله المشكلة الأساسيَّة وليس من حيث المبدأ

(١) بوضياف ، المصدر السابق، ص٢٣٣.

(٢) ولد في تيجانيف بالجزائر عام ١٩٣٧ حيث كان عضو لجبهة التحرير الوطني وفي ظل حكم احمد بن بله عين رئيسا لمؤسسة سونطراك في عام ١٩٦٦ ثم دمجت وظائفه مع وزير الطاقة والصناعات البتروكيمياوية وابتعد عن السلطة عام ١٩٧٩ ثم اصبح وزيرا للمالية عام ١٩٨٨ واصبح رئيس للوزراء في حزيران ١٩٩١ وبعد ذلك اصبح سفيرا للجزائر في فرنسا لفترة قصيرة للمزيد ينظر: الجاسور ، المصدر السابق ، ص١٩٩، ١٩٨.

وعلى رأس الرافضين له فهي لوزية حنون رئيسة حزب العمال ورئيس جبهة القوى الاشتراكية حسين ايت أحمد ومؤسس حزب الوفاء أحمد طالب الابراهيمى (١) .

رحبت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بقانون الوثام المدني الذي أعلنه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعد المصادقة عليه ودعت الرئيس إلى بذل كل الجهود من أجل غرس بذور المصالحة الحقيقية بين ابناء الشعب الجزائري والعمل بكل مصداقية على إطلاق سراح جميع المعتقلين والغاء حالة الطوارئ التي تشهدها البلاد وتهيئة المجال لممارسة السياسة وذلك في أجواء تسودها الديمقراطية والانفتاح (٢) ، وحتى أن عباسي مدني زعيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومن إقامته الجبرية قد بعث برسالة تأييد إلى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في ١٣ / حزيران / ١٩٩٩ يعلن فيها دعمه لعملية السلام في الجزائر وحث الجماعات المتشددة إلى الانضمام إلى لاتفاق المصالحة (٣).

وقد حدثت اتصالات ومباحثات كبيرة بين الجيش الجزائري والجيش الإسلامي للإنقاذ وذلك في شهر كانون الأول عام ١٩٩٩ نتج عن هذه الاتصالات والمباحثات اتفاق مكون من سبعة عشر بنداً ومن أبرز هذه البنود:

١. العفو الشامل عن كل الجماعات الإسلامية التي تنضم إلى الهدنة.
٢. ضم كل العناصر المقاتلة التي تركت العمل المسلح في الجيش الإسلامي إلى وحدة تابعة للجيش الوطني الجزائري.
٣. على أعضاء الجيش الإسلامي للإنقاذ المكوث في مراكز معلومة وتكون تحت إشراف ومتابعة الجيش الوطني.
٤. العمل على إطلاق سراح كل أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ وفي مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهرا من تاريخ الاتفاق.
٥. اصدار قانون للاتفاق والهدنة حتى تكون تحت غطاء شرعي وقانوني.

(١) غيار ، المصدر السابق، ص٦٦، ٦٥.

(٢) العبيدي ، المصدر السابق ، ص١٣٢.

(٣) الجاسور ، المصدر السابق ، ص١١٠.



٦. رفع الحظر عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ وكذلك ضمان رجوعها إلى العمل السياسي ولكن بقيادة واسم جديد على وفق ما أقرّه دستور ١٩٩٦ .  
٧. العمل على تعويض كل ضحايا الأعمال المسلحة.

شمل قانون الوثام المدني في عام ٢٠٠٠ العفو عن مجموعات جديدة انضمت إلى الجيش الإسلامي للإنقاذ وفي هذا الاتفاق بلغت أعداد من المسلحين الذين سلموا انفسهم (١١٦٦) مسلح من الجيش الإسلامي للإنقاذ و(١٣٧) عنصراً من الجماعات الإسلامية وكان طابع هذا الاتفاق عسكرياً، وهذا الاتفاق بعيداً عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ وفضلاً عن ذلك صدور قرار بالعفو عن (٢٥٠٠) معتقل من الجماعات الإسلامية لم يشاركوا بجرائم القتل والتفجير وهناك أعداد سلّمت نفسها للسلطات الجزائرية بلغت (١١٣٠) منهم (٧٣٠) شملهم ذلك قانون العفو<sup>(١)</sup> وبحلول عام ٢٠٠٠ بدا الأمن والاستقرار يعود للجزائر<sup>(٢)</sup>.

مع أحداث ١١/أيلول/٢٠٠١ (الحرب العالمية ضد الإرهاب ) تزامن تطبيق قانون الوثام المدني الذي أصدره الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أدّى إلى تخفيف حدة الانتقادات الخارجية للحكومة الجزائرية وذلك في صراعها مع الإرهاب وقد حظي ولأول مرة مشروع الرئيس بوتفليقة بالدعم من الشركاء السياسيين والاقتصاديين للجزائر وقوات الأمن الجزائرية صارت السيطرة لصالحها بعد تسليم المئات من المسلحين أنفسهم لها<sup>(٣)</sup>.

(١) العبيدي ، المصدر السابق ، ص١٣٤،١٣٣ .

(٢) يوسف محمد الصواني وريكاردو رينيه لاريمونت ،الربيع العربي الانتفاضة والاصلاح والثورة ،ترجمة لطفي زكراوي ، منتدى المعارف ، ط١ ، (بيروت-٢٠١٣)، ص١٦٨ .

(٣) منصورى ، المصدر السابق، ص١٥٤ .

## الخاتمة:

- إنّ قانون الوثام المدني الذي أعلنه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منذ شهر تموز من عام ١٩٩٩ كانت له نتائج إيجابية على الرغم من توقف العمليات المسلحة واستمرارها في بعض المناطق الجزائرية ومن أبرز النتائج:
- ١- حصول استقرار نسبي في الجزائر على الصعيد الأمني والسياسي وانخفاض ملحوظ وملموس في العمليات العسكرية وكذلك زيادة كبيرة في أعداد الراضين للفوضى الأمنية وأعمال العنف التي انهكت البلاد .
  - ٢- استعادة الأرياف لنشاطها الزراعي بعد رفع الحصار المفروض عليها وقيام الدولة بالإعمار للمناطق التي المدمرة نتيجة للأعمال العسكرية .
  - ٣- إزالة وإبعاد الغطاء السياسي عن حالة العنف التي كانت تشهدها الجزائر منذ عام ١٩٩٢ وحصول الدولة على الشرعية في محاربة أعمال العنف خصوصا بعد ان رحبت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بقانون الوثام المدني وهذا جعل الجماعات المسلحة التي لم لا تؤيد هذا القانون تفقد غطاءها السياسي الذي كانت تقاوم من أجله.
  - ٤- تمكين الحكومة الجزائرية من تفكيك عدد من الشبكات التي تقوم بأعمال العنف وكذلك الاستفادة من العناصر المسلحة التائبة واسترجاع أسلحتها وقدر عدد المستفيدين من سياسة وقانون الوثام المدني ٦٠٠٠ شخص (كما ذكرنا).
  - ٥- عودة الاستقرار إلى المدن الجزائرية وتخفيف حالة الأمن فيها وكذلك فتح دور الثقافة والشباب التي أصابها التخريب في أعمال العنف والانفلات الأمني واستعادة مدينة الجزائر وجهها كعاصمة حقيقة بعد ان نالت منها أعمال العنف والقتل والتخريب بشكل كبير.
  - ٦- أسهم قانون الوثام المدني وبشكل كبير في التقليل من أعمال العنف.
  - ٧- على الرغم من الإيجابيات لهذا القانون إلا أنه لم يحقق المصالحة الوطنية التي لم تستبعد أحدًا من الأطراف كما ولم تقص أحدًا.

***Civil Harmony Law in Algeria 1995*****Mohamed Hussein Doyle\*****Saad Tawfiq Aziz Al-Bazzaz\*\*****Abstract**

The Civil Harmony Law is one of the important topics in the history of the Maghreb in general and in the history of Algeria in particular. This research has dealt with it in all its aspects, beginning with an introduction to the role of President Abdelaziz Bouteflika in finding a way out and a solution that saves Algeria from the deteriorating security situation, and between the study the purpose of the Civil Harmony Law The research showed the foundations of this law, in addition to that, the Civil Harmony Law dealt with its contents, which represent the first phase of it. The topic also mentioned procedures for reducing penalties in the Civil Harmony Law, especially the term of imprisonment and the death penalty. The discussion dealt with measures and procedures for the postponement situation as well as compensation for victims of military operations as it focused Research on the objectives of the Civil Harmony Law. The position of political parties towards the Civil Harmony Law had a large share of discussion, and the parties divided into supporters and opponents of this law.

The Civil Harmony Law announced by President Abdelaziz Bouteflika since July 1999 had positive results despite the non-stop and continuation of armed operations in some Algerian regions, including relative stability in Algeria at the security and political level, a marked and significant decrease in military operations, as well as a significant increase. In preparing those who reject the security chaos and acts of violence that have exhausted the country, the restoration of the countryside to its agricultural activity after the lifting of the siege imposed on it, and the state's reconstruction of the areas destroyed as a result of military actions. Removing and removing the political cover from the state of violence that Algeria has been witnessing since 1992 and the state's obtaining of

---

\* Master Student/History Department/College of Arts/Mosul University.

\*\* Prof/History Department/College of Arts/Mosul University.

legitimacy in fighting acts of violence, especially after the FIS welcomed the Civil Harmony Law, and this made the armed groups that did not support this law lose their political cover that they were fighting for. Enabling the Algerian government to dismantle a number of networks that carry out acts of violence, as well as making use of repentant armed elements and retrieving their weapons. The number of beneficiaries of the civil harmony policy and law was estimated at 6000 people, returning stability to Algerian cities and reducing the state of security in them, as well as opening the role of culture and youth that were affected by sabotage during the work. Violence and insecurity, and the regaining of the city of Algiers, its face as a true capital, after it was severely affected by acts of violence, killing and sabotage. The Civil Harmony Law greatly contributed to reducing acts of violence, despite the advantages of this law, but it did not achieve national reconciliation that did not exclude any of the parties from the parties nor did it exclude anyone.

**Key words:** Algeria - Civil Harmony Law - Abdelaziz Bouteflika.